

محمد بن سلمان مُقامر سياسي خارج عن السيطرة ويزعزع استقرار المنطقة



ذكرت صحيفة «الإنديبندنت» البريطانية أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان هو آخر شخص يمكن أن يحتاجه الغرب في مواجهته مع إيران. وقال باتريك كوكبيرن، الكاتب المتخصص بشؤون الشرق الأوسط، في مقال له بالصحيفة، إن الأدلة التي قدمتها المحققة الأممية أغنيس كالامارد، تؤكد أن هناك أدلة موثقة وكافية على أن ابن سلمان، الحاكم الفعلي للسعودية، كان مسؤولاً عن اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي، وأنه يجب التحقيق معه. ويتابع الكاتب أن السعودية أنكرت تورط الحكومة في مقتل خاشقجي، ثم اعترفت لاحقاً بالاغتيال «الوحشي»، لكنها زعمت أنها كانت عملية نفذها فريق سعودي مارك مكون من 15 شخصاً، وبعدها قالت الرياض إن ولي العهد والملك سلمان لا يعلمان بعملية القتل. غير أن المشككين قالوا إنه لا يمكن أن يسافر فريق أمني رفيع المستوى إلى إسطنبول وينفذ مثل هذه العملية دون أن يكون ابن سلمان على علم بالموضوع. وفي التقرير الأممي قالت المحققة كالامارد إن السعودية كانت مسؤولة عن جريمة اغتيال خاشقجي وبشكل متعمد، وأوصت بأن يخضع ولي العهد السعودي للعقوبات حتى يتم تقديم الأدلة وتأكيد أنه لا يتحمل مسؤولية هذه الجريمة.

جاء هذا التقرير الأممي في وقت تسعى فيه الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية والإمارات لمواجهة

إيران وأذرعها، فالرئيس دونالد ترامب يقدم المملكة على أنها حليف في هذه المواجهة ويمنحها كل الدعم، ويتهم إيران بأعمال تخريب تستهدف عمليات الشحن البحري في مياه الخليج، لكن هذه الرواية ستواجه صعوبة في تبييد الشكوك الدولية بأن السعودية منخرطة في جزء من مؤامرة لإثارة حرب أمريكية إيرانية.

ويضيف الكاتب: بالإضافة إلى الاتهام الموجه مباشرة إلى ولي العهد بقتل خاشقجي، فإن حرب اليمن المستمرة منذ العام 2015 تثقل كاهله أيضاً، فلقد بلغت حصيلة القتلى أرقاماً مروعة، وقبل أربع سنوات أمر ابن سلمان بصفته وزيراً للدفاع، بشن حرب ضد جماعة الحوثيين باليمن على أمل تحقيق انتصار سريع، وبينما أعلنت السعودية أن أجندة تلك الحرب هي استعادة الشرعية، إلا أن الدوافع الحقيقية وراءها -على ما يبدو- هي تعزيز أوراق ولي العهد في سعيه للاستيلاء على السلطة وتكريس كل الصلاحيات بيده». ويقول الكاتب: لجأ ابن سلمان لكثير من العنف في التعامل مع عديد من القضايا، سواء في الداخل أو الخارج، فقد اختطف رئيس وزراء لبنان، وسجن رجال أعمال سعوديين، وأسهم في تصعيد الحرب باليمن. ويتابع الكاتب كوكبيرن أنه في نهاية عام 2015، فاجأت وكالة الاستخبارات الألمانية الدبلوماسيين في برلين بنشر مذكرة مؤلفة من صفحة ونصف الصفحة، تقول: إن السعودية تبنت «سياسة تدخُّل دافعة».

وصوّرت المذكرة ابن سلمان على أنه مُقامر سياسي خارج عن السيطرة ويزعزع استقرار العرب، لكن الألمان سحبوا التقرير بسرعة. إلى ذلك، فإن هناك تحركاً متزايداً من قبل الحزبين الأمريكيين، للتوصل إلى حقيقة الروابط بين ترامب وولي العهد السعودي، خاصة أن كثيراً من الحكومات باتت تتعامل مع ابن سلمان بحذر.

ويختم الكاتب مقاله بتأكيد أن كثيراً من القادة الدوليين سيحاولون تجاهل النتيجة التي خلص إليها التقرير الأممي، الذي أشار فيها إلى أن وفاة خاشقجي كانت جريمة خارج نطاق القانون وأن الدولة السعودية تتحمل مسؤوليتها، لكن يجب على هؤلاء القادة أنفسهم أن يفكروا في مخاطر الاقتراب من رجل وبلد تشكل سياساتهما الغريبة والعنيفة خطراً على الجميع.